- بيان -

تدويل ملفات الفساد في العراق بموجب اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2005

بالنظر لخطورة ما يطرحه الفساد المقلق في حجمه المتنامي بلا توقف، من مشاكل و مخاطر على استقرار المجتمع العراقي و أمنه ، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية و قيمها و القيم الاخلاقية و العدالة ، و يعرض التنمية المستدامة و سيادة القانون للخطر ، وبالنظر أيضا للصلات القائمة بين الفساد و سائر أشكال الجريمة و خصوصا الجريمة المنظمة و الجريمة الاقتصادية ، بما فيها غسل الأموال. وإذ يقلقنا كذلك حالات الفساد التى تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات ، و يمكن أن تمثل نسبة كبيرة من موارد الدولة العراقية ، و التى قضت على فرص استقرارها السياسى و التنمية المستدامة ، و اقتناعا منا بأن الفساد لم يعد شأنا محليا بل هو ظاهرة تعدت حدود المجال الوطني تمس كل المجتمعات والاقتصاديات ، مما يجعل التعاون الدولى على منعه و مكافحته أمرا ضروريا ، و استجابة لإرادة الشعب العراقي ومطاليبه المشروعه وجهوده المضنية في الدفاع عن حقوق الشعب العراقي كافة ضد الانتهاكات المنظمة الجسيمة التي طالت ثروات العراق في ظل غياب الارادة السياسية في مكافحة الفساد والتعطيل المتعمد للمجال القانوني والقضائي في تنفيذ هذه المهمة، بالاضافة الى استمرار السلطة السياسية بالتستر على كبار الفاسدين والسراق لثروات الشعب العراقي ولمقدرات اجياله، نجد من الضرورة الاعلان للشعب العراقي، عن تشكيل " اللجنة التنسيقية المستقلة لمكافحة الفساد في العراق" بهدف تدويل ملفات الفساد في العراق لدى المحاكم الدولية.

اذ تسعى اللجنة في مهامها الى تحديد بيئة الفساد المستشري في العراق وانواعه، والكشف عن آثاره الجسيمة على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية للشعب العراقي، وملاحقة رؤوس الفساد قضائياً اينما كانو عبر المحاكم الدولية. وقد باشرت اللجنة عمل مهامها في إطار اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2005، و وفقاً لجوهر الاتفاقية الأساسية وهي: المعايير الوقائية، التجريم وتطبيق القانون، واسترداد الأصول، والتعاون الدولي.

وتهدف " اللجنة التنسيقية المستقلة لمكافحة الفساد في العراق" التي تضطلع بدورها في تحقيق مهامها الى تدويل ملفات الفساد في العراق لدى المحاكم الدولية، وكشف قنوات تهريب اموال الشعب العراقي التي انتهت في مصارف العالم، اقليمياً ودولياً، بغية استردادها وفق المواد (51-59)، من الفصل الخامس من اتفاقية مكافحة الفساد 2005، والتي تستند على عدم السماح للسرية المصرفية بعرقلة التحقيقات الفعالة في جرائم الفساد بما يتفق مع المادة (40)، و بموجب ثلاثة نظم مصادرة أساسية هي: 1- مصادرة الشيء نفسه، 2- مصادرة قيمة الشيء (الذين يتم تطبيقها بعد الإدانة الجنائية)، 3- المصادرة غير المستندة إلى إدانة جنائية. آخذين بنظر الاعتبار أهمية التجريم وإنفاذ القانون في أحكام الاتفاقية اعلاه، وخاصة فيما يتعلق بالأفعال التي يعتبر تجريمها إلزامياً بموجب موادها وهي: رشوة الموظفين العامين الوطنيين (المادة 15)، رشوة الموظفين العامين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العامة (المادة 16 ، الفقرة 1)، الاختلاس والتبديد والتسريب لملكية عامة من قبل موظف عام (المادة 17)، المتاجرة بالنفوذ (المادة 18)، إساءة استغلال الوظائف (المادة 19)، **الإثراء غير المشروع** (المادة 20)، اختلاس الممتلكات فى القطاع العام و الخاص (المادة 22)، وغسيل عائدات الجريمة (المادة 23)، إخفاء ممتلكات أو مواصلة الاحتفاظ بها عندما يكون الشخص المعنى على علم بأن تلك الممتلكات متأتية أى من الأفعال المجرمة (المادة 24)، عرقلة سير العدالة (المادة 25). تكفل كل دولة طرف في هذه الاتفاقية ، على وجه الخصوص إخضاع الشخصيات الإعتبارية التى تلقى عليها المسئولية وفقا للفقرة 4 لعقوبات جنائية أو غير جنائية فعالة و متناسبة و رادعة ، بما فيها العقوبات النقدية (المادة 26). وجدير بالأشار إلى أن إعادة الأصول المتأتية من أفعال الفساد هي مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية كما ورد في المادة 51 منها.

ففي الوقت الذي راعينا فيه الأمر المتعلق بتطوير نظم التوثيق وتحديث برامجها وفقاً للضوابط والمعايير الدولية، لتوازي الفساد المتنامي كماً ونوعاً، في مؤسسات الدولة العراقية والمنظمات التابعة لها والقطاعين العام والخاص، ادركنا تماماً في ايامنا الاولى من تشكيل اللجنة، الى أهمية بناء كيان متكامِل داخل اللجنة وفروعها المرابطة بها من ذوي الاختصاصات المعنية

في مكافحة الفساد، مع رفع مستوى كفاءته بأفضل الممارسات الدولية وتمكينه من مواجهة كبرى التحديات واخطرها المتمثلة بعمليات غسيل الاموال عبر القارات، وتمويل الارهاب والجريمة المنظمة. بما في ذلك وضع استراتيجية عمل مشتركة بين اللجنة والمنظمات الدولية المعنية في هذا الشأن، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق والتشاوُر وتبادُل المعلومات المستمرة بين المنظمات الدولية المختصة في مكافحة الفساد عالمياً وفق المواد (43-49) و(54-55) لذات الاتفاقية اعلاه، التي تشمل على أكثر متطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

ومن المتوقع زيادة عمليات التوثيق لملفات الفساد في العراق بالتوافق مع الخطوات المتقدمة التي أحرزته اللجنة حول تصورها عن أنشاء مركز عمليات شامل ـ قابل للتنقل ـ وغير ثابت جغرافياً، يتضمن (إدارة التوثيق والارشفة، المعرفة القانونية والارشاد الدولي، تعزيز تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والخبرات في مختلف المجالات، والمساعدات التقنية)، تحت تدابير وقائية محصنة بهدف تحصين مهام اللجنة في تحقيق مبدأ التدويل. وسيصاحب اجراءات التدويل لملفات الفساد في العراق، في المستقبل القريب تدويل إعلامي ضخم، يهدف الى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الفساد في العراق وعلى رأسهم كبار الفاسدين والمفسدين. بما في ذلك عن طريق تعزيز آليات ملاحقة المجرمين قضائياً والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال تطبيق وإنفاذ القوانين وتسليم المطلوبين الى القضاء. ان الخبرة الصحافيّة الاستقصائية ستلعب دوراً مهماً في مجال الكشف عن ملفّات الفساد، خصوصاً وأنّ اغلب أعضاء اللجنة صحافيّون يعملون في ملفّات الفساد منذ زمن طويل بالتعاون مع كل الجهات المعنية دولياً.

كما نشيركم علماً، عن انضمام كادر استشاري تدريبي دولي كفؤ مختص في مجال اعداد الكوادر المطلوبة التي تختص في مجال العمل التوثيقي لتتمكن اللجنة من احراز تقدم ايجابي في مهامها من خلال امتلاكها لمقومات ومهارات مجال العمل التوثيقي. كما تم اعداد فريق خبراء دولي معني بالرصد، والتحقيق بملفات الفساد واضرارها وآثارها الجسيمة من وجهة نظر جنائية، فإن " تدويل ملف الفساد في العراق" اصبح امرا حتمياً. ويمكن التعجيل به، اذما تطور العمل في حملة شعبية كبرى إلى عمل مجتمعي مشترك تساهم به كافة مؤسسات المجتمع المدني وبعض الشخصيات الإصلاحية والحقوقية العراقية في الداخل والخارج.

إن الغرض من تشكيل " اللجنة التنسيقية المستقلة لمكافحة الفساد في العراق " هو خلق جسم يساعد اللجان والمنظمات العراقية الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، التي تم، او لم يتم الاعلان عنها، اذ لا بد ان نؤكد للجميع إلى أن اللجنة لا تلغي دور أي جهة من هذه الجهات. كما تدعو " اللجنة التنسيقية المستقلة لمكافحة الفساد في العراق " الى تظافر جميع الجهود وتوحيدها من اجل القضاء على افة الفساد وبيئته ومن يقف خلفه ويغذي استمراره. كما تحث اللجنة جميع المواطنين، ممن يمتلكون ملفات فساد، تدين كبار السياسيين، التعاون مع اللجنة عبر قناتكم في حملة شعبية كبرى تهدف الى تضيق الخناق على المفسدين اينما كانوا، بغية استرداد ما يمكن استرداده من اموال الشعب المسروقة.

حمى الله العراق واهله ووفقنا جميعاً في تحقيق العدالة واستعادة كافة ثرواتنا المسروقة، وللمجرمين الخزي والعار، ولا بد بعد البدء ، ان يأتي قطاف.

ضياء ليلوة

الناطق الرسمي ع/

اللجنة التنسيقية المستقلة لمكافحة الفساد في العراق

30.11.2015